الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية

دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية

د. عبدالله محمد امهلهل
جامعة سرت ،كلية الاقتصاد
Amhlhl@su.edu.ly

د.محمد ابوخزام فرج
جامعة سرت ،كلية الاقتصاد
abokzam@su.edu.ly

الملخص

ان تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي يحث على الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الى جانب التشريعات ومقررات بازل للرقابة المصرفية وبالتالي فان ذلك يفترض ان التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة المصرفية يلعب دورا مهماً في تقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف عن طريق رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف والذي سيضمن لاحقا سلامة وصحة المعلومات وتحسين جودة التقارير المالية وصولا الى تطوير الاداء وتحسين جودة القرارات المصرفية. ولذلك هدفت الدراسة إلى بحث وتحليل هذه العلاقة والتحقق منها عن طريق التركيز على مفهوم الحوكمة المصرفية وبيان قواعدها واجراءات آليات تطبيقها ثم دراسة أثار تطبيقها على جودة المعلومات والتقارير المالية وذلك في بيئة القطاع المصرفي الليبي. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على منهج البحث الاستنباطي في تقديم الاطار الفلسفي للدراسة وعرض اشكالياته وفروضه مستعينين بالمراجع والدراسات السابقة ذات العلاقة بالنظريات والمفاهيم الاساسية لنظام الحوكمة المؤسسية. ايضاً تم استخدام المنهج الاجرائي القائم على استراتيجية المسح الميداني لغرض فحص واقع تطبيقات الحوكمة واختبار دورها في تحسين جودة التقارير المالية مستعينين في جمع البيانات الاولية اللازمة بنموذج استبيان تم تصميمه لهذا الغرض حيث تم تحليله عن طريق عدد من الاساليب الاحصاء الاستدلالي المناسبة. وقد خلصت الدراسة إلى بيان أن الحوكمة المؤسسية هي ليست هدفا في حد ذاته ولكنها اداة ووسيلة لتحسين الأداء المؤسسي وحماية المصرف والمحافظة على حقوق اصحاب المصالح. كما اشارت إلى أن معظم المؤسسات المصرفية الليبية المبحوثة تستخدم قواعد ومبادئ الحوكمة المؤسسية المعتمدة إلى حد مرضي (اكثر من المتوسط)، الا ان هذا المستوى من التطبيق يختلف بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة، كما اظهرت ايضاً إن الحوكمة تلعب دورا ايجابيا في جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الصادرة عن تلك المصارف.

الكلمات المفتاحية :الحوكمة المؤسسية، الحوكمة المصرفية، الحوكمة وجودة التقارير المالية.

1- الاطار المنهجي للدراسة

1.1 مقدمة

ان الانهيارات والفضائح المالية التي حدثت في عدد من دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية في 1997 والشركات العملاقة في الولايات المتحدة مثل شركة Enron للطاقة عام 2001 وشركة WordCom للاتصالات عام 2002 - رغم وجود معايير وأنظمة رقابية بها - اثارت تساؤلات كبيرة عن الممارسات المحاسبية والرقابية والتلاعب بالمعلومات المالية المظللة، وتدني اخلاقيات ادارة الشركات ومكاتب التدقيق العالمية (مثل شركة Arther Andersen للتدقيق). ونتيجة لذلك فقد المجتمع الثقة والمصداقية في اغلب الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبة مما أثر على قرارات الاستثمار والتمويل في اسواق المال الذي بدوره أدي إلى حدوث الازمات المالية اللاحقة بها. وكنتيجة لكل هذه الاحداث والازمات وتحت ضغوط العولمة ظهر الاهتمام بتطوير مفهوم الحوكمة المؤسسية او حوكمة الشركات "Corporate Governance" او كما يفضل البعض تسميته اسلوب الادارة الرشيدة [1]. إن قواعد الحوكمة المؤسسية تمثل إعادة صياغة للسياسات والاجراءات المنظمة للعمل داخل الشركة وخارجها بحيث تضمن الفصل بين الادارة والملكية بالشكل الذي يكفل حماية الحقوق لكافة الاطراف بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات والتقارير المالية الصادرة عن منشآت الاعمال. وتجدر الاشارة إلى أن نظام الحوكمة المؤسسية مثله مثل انظمة الادارة المعاصرة الاخرى، فهو يتضمن مجموعة من التفاعلات المعقدة من العوامل البيئية مثل النظام القانوني والعوامل الثقافية ومستوى التطور الاقتصادي وغيرها، وبالتالي فإنه ليس بالضروري ان تكون قواعد الحوكمة التي تصلح لدولة معينة، هي صالحة ومناسبة لدولة اخرى وهذا يعني أنه يستوجب على كل دولة وضع قواعد للحوكمة بما يتناسب مع بيئتها القانونية والاقتصادية والثقافية. إن قواعد ومبادئ الحوكمة تمثل ارشادات وقواعد عامة تساعد المؤسسات والحكومات على تطبيق مفهوم الحوكمة في بيئة الاعمال، وبصفة عامة فإن هيكل الحوكمة المؤسسية يجب ان يقوم على مبادئ المساءلة عن مسئولية اتخاذ القرارات، والعدالة والمساواة في التعامل مع كل المساهمين والشفافية والافصاح عن المعلومات المالية.

ان اهتمام هذه الدراسة يتركز في فحص واقع تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية وعلاقتها بجودة المعلومات والتقارير المالية في بيئة القطاع المصرفي الليبي، حيث تناولت اولا الاطار المنهجي ومراجعة الدراسات السابقة، ثم استعراض الادب النظري والمفاهيم الاساسية لمتغيرات الدراسة ثانيا، واخيرا تم عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية وصولا الى النتائج المستخلصة والتوصيات المقترحة.

1.2 مشكلة الدراسة

حظي موضوع الحوكمة المؤسسية باهتمام عالمي كبير من قبل الممارسين (المديرين ، المساهمين...الخ) والباحثين على حدا سواء في كل الانشطة الاقتصادية. حيث ادى الاهتمام المتزايد بموضوع الحوكمة الى زيادة الاهتمام بتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية وإجراءات الرقابة المصرفية، الامر الذي نتج عنه زيادة الالتزام بالمعالجات والاجراءات المحاسبية والضوابط الرقابية الواجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية.

بالرغم من أن الحوكمة لا تكتسب الصبغة الإلزامية علي الشركات أو المصارف إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورة لا خيارا، خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية المتلاحقة في عدد من اقتصاديات دول العالم والتي أصبحت سمة من سمات بيئة الاعمال المعاصرة، فتطبيق أسس ومبادئ الحوكمة من شأنه إظهار منشآت الاعمال بشكل أكثر شفافية ويزيد من مصداقيتها والثقة بالتقارير المالية التي تصدرها. إن المشكل الرئيسي الذي تعاني منه أغلب منشآت الأعمال المعاصرة هو وجود خلل في شفافية وصحة معلومات التقارير المالية التي ادت بشكل اساسي الى انخفاض ثقة المستثمرين والمساهمين والاطراف الاخرى (ان لم تكن معدومة) بالمعلومات المالية والمحاسبية الصادرة عن تلك المنشآت. وهذا الخلل كان احد الدوافع المهمة التي ادت الى ظهور مفهوم الحوكمة المؤسسية الذي يهدف الى تحقيق الاستقلالية وقواعد الافصاح والشفافية من اجل إعادة الثقة وتعزيز المصداقية والشفافية في المعلومات المالية واحكام الرقابة عليها. ولذلك فإن وجود نظام حوكمة جيد يعني المزيد من التدخل والاشراف من جانب المساهمين على مجلس ادارة المؤسسة واجهزته التنفيذية من اجل الحد من الفساد المالي والاداري وبالتالي تحسين شفافية وجودة المعلومات والتقارير المالية. ان اهمية تأسيس العلاقة المنطقية بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات والتقارير المالية والتحقق منها كان موضع اهتمام الكثير من الباحثين ومراكز البحث الدولية وخاصة في القطاع المصرفي كون ان معظم الابحاث السابقة ركزت على النشاط الصناعي والتجاري. ولذلك جاءت هذه الدراسة كتلبية للتحقق من هذا الادعاء وذلك من خلال تصميم دراسة ميدانية تسعى الى توصيف واقع تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية والتحقق من دورها في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات المصرفية في ليبيا. ولتنظيم اجراءات الدراسة لحل هذه اشكالية الدراسة وجب وصفها وصياغتها في عدد من التساؤلات:

- ما مفهوم نظام الحوكمة المؤسسية وقواعده واجراءات تطبيقه في المصارف التجارية؟ وماهية مكونات التقارير المالية وانواعها ومقاييس جودتها؟
- ما هو واقع استخدام مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية؟
- ما الدور الذي يلعبه تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية في تحسين جودة المعلومات والتقارير المالية؟

1.3 أهداف وأهمية الدراسة

تسعى الدراسة إلي تحقيق جملة من الاهداف والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- مراجعة واستعراض الادب النظري والدراسات السابقة حول مفهوم الحوكمة المؤسسية ومبادئها وقواعدها، وآليات تطبيقها في القطاع المصرفي بالإضافة الى تسليط الضوء على انواع ومكونات التقارير المالية ومقاييس جودتها.
- وصف واقع تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية الليبية ومدى ادراكها لأهمية الحوكمة.
- التحقق من اهمية ودور استخدام قواعد الحوكمة المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

وبذلك تستمد الدراسة أهميتها المعرفية من أهمية وحداثه مفهوم الحوكمة المؤسسية نفسه ودوره في تفعيل وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومقررات بازل للرقابة المصرفية التي تؤثر بشكل مباشر وايجابي على جودة المعلومات التي تحويها التقارير المالية. وهذا يمكن ايجازه في جانبين: **الاول** في ان أهمية نظام الحوكمة المصرفية ببساطة جذب اهتمام الكثير من الباحثين للخوض فيه والممارسين لتبنيه في مؤسساتهم المصرفية. كون ان قواعده ومبادئه والياته يمكن تبنيها واستخدامها علي المستوي العالمي والمحلي. وان الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلي تحقيق قدر كبير من الافصاح والشفافية والصدق والفصل العادل بين الادارة والملكية وكذلك تحديد مبدأ المسألة والمسئولية على القرارات، وبالتالي حماية جميع الاطراف المرتبطة بالمؤسسة. أما حداثه مفهوم الحوكمة فهو يعني ويشير الى اضمحلال في البحوث والدراسات التطبيقية ذات العلاقة في القطاع المصرفي عامة وفي بيئة الاعمال الليبية خاصة، وهذا يعكس اهمية خاصة لإجراء دراسات تطبيقية حول جدوى نظام الحوكمة المصرفية في ليبيا. **اما الثاني** فيتضمن في ان المعلومات والتقارير المالية هي المرشد الاساسي لعملية اتخاذ القرارات المختلفة من قبل كافة الاطراف المرتبطة بالمصرف، فكلما ألتزمت التقارير بالمبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة المالية واجراءات الرقابة المصرفية كلما كانت المعلومات التي تحويها اكثر صحة ودقة وعدالة وأمكن ذلك تجنب وقوع المصرف في ازمات ومخاطر مالية محتملة. لذلك اهتمت هذه الدراسة بالتحقق من الدور المفترض منطقياً للحوكمة في ضمان الالتزام بالمبادئ والمعايير المعتمدة للمحاسبة والمراجعة والرقابة المصرفية والتي يُتوقع ان تلعب دور هام في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات المصرفية، وما يترتب على ذلك من اصلاحات وتحسينات علي الاداء المؤسسي للمصرف. وبالتالي فان نتائج هذه الدراسة اتاحت لصانعي القرار بالمصارف المبحوثة تشخيص وتوصيف علمي لواقع تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية واهميتها في القطاع المصرفي الليبي، كم انها تعد مرجع ودليل تطبيقي يهتدى به او يمكن الرجوع اليه عند خوض الباحثين والممارسين – لاحقا – في موضوع الحوكمة المصرفية وتطبيقاتها واثارها المختلفة سواء في القطاع المصرفي او السياقات المشابهة لها في الدول النامية.

1.4 فرضيات الدراسة

تأسيسا على مشكلة واهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى: المصارف التجارية المبحوثة ملتزمة بتطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية المعتمدة من قبل مصرف ليبيا المركزي والمستمدة من مبادئ الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية المختصة.

الفرضية الثانية: تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يلعب دور هام في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية المبحوثة.

1.5 منهجية الدراسة

تعتمد فلسفة وخطة الاطار النظري للدراسة على اسلوب التفكير الاستنباطي (Deductive Paradigm)، كونه يسعى للتحقق من جدوى نظام قائم وهو اهمية استخدام قواعد الحوكمة المؤسسية في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في القطاع المصرفي. ايضاً تم استخدام المنهج الاجرائي القائم على استراتيجية المسح الميداني(Survey Strategy) لغرض فحص واقع تطبيق قواعد الحوكمة واختبار دورها في تحسين جودة التقارير المالية مستعينين في اجراء ذلك بنموذج استبيان تم تصميمه لغرض جمع البيانات الاولية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة بهدف ربط الإطار النظري بالواقع العملي والوصول إلي تفسيرات لإشكالية الدراسة. اما مجتمع الدراسة فقد شمل كل من اعضاء مجلس و مدراء وموظفين الادارات بالإدارة العامة بالمصارف التجارية الليبية الرئيسية (العامة والخاصة) العاملة تحت اشراف مصرف ليبيا المركزي والبالغ عددها 17 المصرف، الا ان عينة الدراسة اقتصرت علي عينة قصدية من مجتمع الدراسة حيث اشتملت على الافراد الاكثر علاقة بموضوع الدراسة لكونهم المعنيون بتطبيق الارشادات الواردة بدليل حوكمة القطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. حيث بلغ العدد الكلي المستهدف للإجابة على فقرات الاستبيان (7x17= 119 فرد).

1.6 مراجعة وعرض للدراسات السابقة

على الرغم من قلة الدراسات التطبيقية حول موضوع الدراسة وخاصة في القطاع المصرفي عامة وفي بيئة الاعمال الليبية خاصة الا انه سنحاول عرض ما امكن من الدراسات السابقة التي تناولت الجوانب المتعلقة بالعلاقة بين الحوكمة المؤسسية وجودة المعلومات والتقارير المالية وفيما يلي عرض مختصر لأهم نتائج هذه الدراسات :

- **دراسة** [(2)] بعنوان "تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية". هدفت الدراسة للتعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وذلك من خلال دراسة ميدانية للبنوك التجارية العاملة في فلسطين، حيث توصلت الدراسة إلي وجود أثر إيجابي لمبادئ الحوكمة على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة. كما أظهرت النتائج ان اكثر العوامل تأثيرا على جودة التقارير المالية هو وجود ادارة فعالة لإدارة المخاطر بالمصرف.

- **دراسة** بعنوان "Corporate governance and quality of financial statements" [33] . هدفت الدراسة في البحث عن تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في البنوك المدرجة في نيجيريا. تتضمن آليات الحوكمة المستخدمة في هذه الدراسة المتمثلة في حجم مجلس الادارة واستقلاله وتوفر مسؤولين تنفيذيين أجانب في مجلس الادارة. خلصت الدراسة إلى أن وجود مدراء تنفيذيين أجانب في مجلس الإدارة سيؤدي إلى تحسين جودة البيانات المالية للمصارف المدرجة في نيجيريا ،حيث يميلون إلى توفير خبرتهم لمجلس الادارة، والذي سيؤدي هذا بدوره إلى تحسين عملية إعداد التقارير المالية وتوقيت التقارير المالية.
- **دراسة** بعنوان "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الاداء المالي" [3]. هدفت الدراسة الى الوقوف على اهمية تطبيق الحوكمة بشكل سليم ودوره في ضمان جودة المعلومات وشفافية التقارير المالية وتحسين الاداء. حيث اجريت الدراسة على فروع مجمع صيدال بالجزائر، وتوصلت الى ان تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات يؤثر ايجابيا في شفافية التقارير والمعلومات المالية وفي تحديد المسؤوليات وتحقيق العدالة وكذلك التقليل من التلاعب عن طريق الالتزام بالمبادئ المحاسبية.
- **دراسة** بعنوان "اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية" [4]. هدفت الدراسة للتعرف على اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بالمشروعات التجارية بعمان والمدرج اسهمها بسوق الاوراق المالية . وذلك من خلال استبانة مجالس الادارة حول مدى انعكاس تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية في تلك المشروعات. اشارت النتائج الي وجود ارتباط وثيق بين تطبيق قواعد الحوكمة و جودة التقارير المالية وعلى القرارات التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية الداخليين.
- **دراسة** بعنوان ''Corporate Governance and the Level of Financial Disclosure by Tunisian Firm" [34] . هدفت الدراسة الي بيان طبيعة العلاقة بين آليات الحوكمة في الشركات ومستوى الافصاح المحاسبي، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات التونسية الغير مالية والمدرجة بالبورصة التونسية .اشارت نتائج الدراسة الي ان مستوى الافصاح يمكن ايضاحه بواسطة المتغيرات التالية :حجم التدقيق، حجم مجلس الادارة، ازدواجية الوظائف، الربحية، هيكل الملكية، وضبط الجودة. هذه النتيجة تدل على أهمية تأثير آليات الحوكمة على مستوى المعلومات المالية المنشورة من قبل الشركات التونسية.
- **دراسة** بعنوان "Corporate Governance and Financial Reporting in the Nigerian Banking Sector, An Empirical Study" [35]. هدفت الدراسة لمعرفة القضايا الأخلاقية في نظام حوكمة الشركات في الصناعة المصرفية بنيجيريا والتي تتوقع ان تتسبب في خلق مشاكل أخلاقية في نظام الإبلاغ المالي

الخاص بها. كما هدفت الدراسة ايضا للبحث في اللوائح والقواعد الاخلاقية لحوكمة الشركات التي وضعها منظمين الأعمال المالية في نيجيريا لضمان الممارسات الأخلاقية في إدارة المصارف وتأثيرها على التقارير المالية، وذلك لضمان حوكمة مصرفية عالية الأخلاق والتي من شأنها أن تؤدي دائما إلى نظام سليم وأخلاقي للإبلاغ . تمت الدراسة من خلال دراسة تطبيقية شملت جميع المصرفيين من جميع المصارف في نيجيريا ، وكذلك جميع المنظمين الرئيسيين للخدمات المصرفية. كشفت الدراسة أن الصناعة المصرفية النيجيرية تواجهها قضايا أخلاقية حوكمية ناتجة عن عدم وجود نظام اداري مجهز تجهيزًا جيدًا للإشراف على تطبيق قواعد الحوكمة الاخلاقية عند اعداد التقارير والقوائم المالية.

- **دراسة** بعنوان "دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية للحد من الازمات المالية" [(5)]. هدفت الدراسة للتعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من الازمات المالية من خلال دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية. وخلصت الي وجود علاقة ايجابية بين حوكمة الشركات وادارة الارباح في الشركات عينة الدراسة. هذا يعني انه كلما زاد مستوى الحوكمة التي تتمتع بها الشركات، ساهم ذلك في ارتفاع جودة ارباحها ، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية مما يؤدي الي الحد من حدوث انهيارات وازمات مالية لتلك الشركات.
- **دراسة** بعنوان "دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم والتقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي" [(6)]. تناولت الدراسة اثر حوكمة الشركات على الافصاح والشفافية وجودة القوائم والتقارير المالية (في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري المعد في عام 2010م وفق معايير المحاسبة الدولية) وعرض العلاقة بينهما. وقد توصلت الى ان هناك علاقة تكاملية بين كل من الافصاح والشفافية وجودة القوائم والتقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي . حيث الافصاح والشفافية في التقارير المالية تعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات. كذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم جودة التقارير المالية من خلال تأكيدها على معايير الافصاح والشفافية.
- **دراسة** بعنوان "مدى تطبيق حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية" [(7)]. هدفت الدراسة الى معرفة مدى تطبيق المصارف اليمنية مبادئ الحوكمة الدولية بحسب مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهل هناك فروقات في تطبيقها بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية. حيت اظهرت الدراسة انه المصارف اليمنية تمارس مبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل، كما انه لا يوجد تباين ملحوظ في تطبيق مبادئ الحوكمة بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية.
- **دراسة** بعنوان "استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني" [(8)]. هدفت الدراسة الى اقتراح استراتيجية لتحسين فاعلية الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الاردني من خلال دراسة تطبيقية لقياس مدى ادراك ادارة المصارف لقواعد ومبادئ الحوكمة المؤسسية. وقد توصلت الدراسة الى نتائج اهمها ان هناك تدني في مستوى جودة التقارير المالية ناتجة عن عدم الالتزام المصارف الاردنية بمعايير ومتطلبات لجنة بازل الصادرة عام 1999م.

- **دراسة** بعنوان The influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing: Perceptions of auditors and directors in Singapore" [36] . هدفت الدراسة لمعرفة تصورات مدققي الحسابات والمدراء في سنغافورة حول ممارسات حوكمة الشركات المتعلقة بجودة التقارير المالية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة. وقد توصلت هذه الدراسة الى فاعلية واهمية لجان المراجعة الداخلية والتفتيش وقوة قواعد سلوك الشركات ولجان التدقيق على جودة التقارير المالية ومراجعة الحسابات.

تعليق على الدراسات السابقة: بالرغم ان عددا من الدراسات السابقة تناولت موضوع الدراسة الا ان هناك جدلا نظريا حول نتائجها مما جعل من الصعب تعميم نتائجها، فضلا عن كونها متأثرة بعوامل اخرى تصعب عملية تعميمها على دولة بعينها او انشطة اقتصادية بعينها، اذ توجد فروقات في البيئة التنظيمية والقانونية والاقتصادية والثقافية التي تمت فيها الدراسات السابقة. كما ان هذه الدراسة ركزت على جدوى نظام الحوكمة المؤسسية في تعزيز الدور الرقابي الذي ينتج عنه تحسن مباشر في جودة المعلومات والتقارير المالية بالقطاع المصرفي في بيئة الاعمال الليبية. في حين ان الدراسات السابقة لم تتطرق بشكل مباشر إلي دراسة اهمية هذا الدور في جودة المعلومات والتقارير المالية، سواء من جانب مدى توافر الخصائص المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية أو من جانب مراعاة الاعتبارات الأخرى التي تحقق جودة هذه المعلومات.

2- الاطار النظري للدراسة

2.1 مفهوم نظام الحوكمة المؤسسية

إن انتشار الفساد الاداري والمحاسبي وتداعياته التي ادت الي الانهيارات والفضائح المالية في عدد من دول العالم كانت سببا رئيسيا في البحث وتطوير نظم ادارية ومالية حديثة تحفظ حقوق كافة الاطراف المرتبطة بالمؤسسة. وبالتالي فان هذه الانهيارات والازمات المالية بالإضافة إلى التوجه العالمي المتنامي نحو عولمة قطاع الاعمال والاسواق المالية ادت الى ظهور مفهوم الحوكمة المؤسسية او حوكمة الشركات – كما يفضل البعض تسميته – Corporate Governance. إن قواعد الحوكمة المؤسسية تمثل إعادة صياغة للسياسات والاجراءات المنظمة للعمل داخل المؤسسة وخارجها بحيث تضمن الفصل بين الادارة و الملكية بالشكل الذي يكفل حماية حقوق كافة الاطراف. وبالتالي فهو يعبر عن اطار تحكم مؤسسي يشجع على مبدأ الافصاح والشفافية وفصل واستقلالية السلطات ، كما يحث على تعزيز سيادة القوانين وتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية والرقابية وإقرار مبدأ المسؤولية بهدف المحافظة على حقوق الملاك واصحاب المصالح المختلفة Stakeholders [9].

إن اهمية الحوكمة المؤسسية تقوم على مبدأ انفصال الملكية عن الادارة. ان الازمات المالية والمحاسبية الماضية اثارت جدلاً واسعاً حول ضبط ممارسات اعضاء مجالس الادارة ، والمديرين التنفيذيين ومراقبي الحسابات في منشآت الاعمال [10]،[11]. وقد سبب هذا الجدل إلى وجود خلل في النظم الرقابية واجراءات المتابعة بالإضافة إلى تعارض مصالح الإدارة والمساهمين واصحاب المصالح. وقد كثفت الجهود الدولية من أجل ايجاد معالجات لهذه المشاكل الإدارية والمالية الاخلاقية ، حيث اثمرت تلك الجهود الي تطوير الحوكمة المؤسسية كوسيلة لتصحيح وتصويب الاداء المؤسسي بهدف ضمان استمرارية المنشأة والمحافظة على حقوق كل الاطراف المرتبطة بالمنشاة. وفي هذا الصدد ، فقد ساهم كثير من الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية في وضع مفهوم ومبادئ الحوكمة و ذلك استجابة الى الدعوات المتزايدة للفصل بين الملكية والادارة ، واستقلالية لجان المراجعة ، وارساء قواعد الافصاح والشفافية والمسؤولية عن القرارات .

ومن ضمن ابرز التعاريف التي نالت اهتمام كثيراً من الدراسات السابقة ان الحوكمة المؤسسية عبارة عن مجموعة القواعد والنظم والمعايير والاجراءات المنظمة للأداء والسلوك والممارسات العملية والتنفيذية للمنشأة بهدف حماية حقوق اصحاب المصالح وضمان الثقة والمصداقية في كافة التعاملات التجارية. الحوكمة هي مرحلة متعددة المراحل والاجراءات تتخذ من الاخلاق والضمير والوعي اداتها ومحورها. فهي نظام مناعة وحماية يحكم الحركة ويضبط الاتجاه ويحمي سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركة[32]. وبإيجاز يمكن وصفها بانها عملية تتم من خلال مجموعة من القواعد والنظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي تحكم سير العمل والتي يستوجب تطبيقها بالشكل الذي يضمن المعلومات والتقارير المالية وحسن القيام بالأعمال واستيفاء الحقوق واداء الالتزامات [11]. كما تعرف الحوكمة على انها نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية والذي عن طريقه يتم ادارة الشركة والرقابة عليه [9]. وتعرف ايضاً على إنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين الشركة من ناحية وحملة الاسهم (المساهمين) واصحاب المصالح (الاطراف المرتبطة بالشركة) من ناحية اخرى. وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED الحوكمة على انها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والاطراف ذات العلاقة ، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع اهداف الشركة والادوات التي يتم بها تنفيذ هذه الاهداف ، ويتحدد بها ايضاً اسلوب متابعة الاداء [10]. وتجدر الاشارة إلى أن هناك اربعة اطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات وتتمثل تلك الاطراف في [9]:

- **المساهمين Shareholders** وهم ملاك الشركة "حاملي الاسهم" ، أي الذين يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للاسهم و ذلك مقابل الحصول على الارباح المناسبة لاستثماراتهم ، وهم من لهم الحق في اختيار اعضاء مجلس الاداء المناسبين لحماية حقوقهم.

- **مجلس الادارة Board of Directors** وهو من يمثلون المساهمين وايضاً الاطراف الاخرى مثل اصحاب المصالح. ومجلس الادارة بقوم باختيار المديرين التنفيذين الذي يوكل اليهم سلطة الادارة اليومية لأعمال الشركة. كما يقوم مجلس الادارة برسم السياسات العامة للشركة والرقابة على تنفيذها.
- **الادارة Management** وهي المسؤولة على الادارة الفعلية للشركة فهي تمثل الادارة التنفيذية لخطط واستراتيجيات وسياسات الشركة ، حيث تقوم بتقديم كافة التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الادارة.
- **اصحاب المصالح Stakeholders** وهم مجموعة من الاطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الموردين والدائنين والعملاء والموظفين والجهات الحكومية وغيرهم. وتجدر الاشارة إلى أن هؤلاء الاطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة فمثلاً الدائنون (المصارف مثلاً) يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم الموظفين والعمال بمقدرة الشركة على الاستمرار. كما يلعب الدائنون "المصارف" دوراً هاماً في درجة التزام الشركات في تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة حيث دعت العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية بازل 2 البنوك بضرورة التأكد من التزام الشركات التي تتعامل معها بتطبيق مبادئ الحوكمة و ذلك لضمان استرجاع اموالها من ناحية اخرى وتمكن الشركات على الحصول على التمويل المطلوب وبتكلفة مناسبة من ناحية اخرى.

2.2 خصائص الحوكمة المؤسسية:

للحوكمة المؤسسية مجموعة من الخصائص التي تتميز بها ويمكن تلخيصها في الشكل الاتي [12] :

الانضباط : اتباع السلوك الاخلاقي المناسب والتصحيح	**الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط
الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث بالمؤسسة	**المسؤولية الاجتماعية:** النظر الى المؤسسة كمواطن صالح
العدالة: احترام حقوق كل اصحاب المصلحة بالمؤسسة	**المسألة:** امكانية تقييم ومسالة مجلس الادارة و الادارة التنفيذية
المسؤولية: المسؤولية امام كل اصحاب المصلحة بالمؤسسة	

2.3 مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية

لا يختلف مفهوم الحوكمة في المصارف عن مفهومه في المؤسسات والشركات، حيث تتضمن الحوكمة المؤسسية تنظيم العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح بما يضمن حسن إدارة المصرف وحماية

مصالح كل الأطراف، كما تعتمد الحوكمة على الأنظمة والقوانين، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال المصرفية [18]، كما انها توفر الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف المؤسسة وتقرر الوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء. إلا أن بعض الباحثين يرون أن هناك اختلافات جوهرية بين مفهوم الحوكمة في المصارف ومفهومها في المؤسسات، ويعللون ذلك في قولهم بأن مفهوم الحوكمة في المصارف أشمل وأكثر صعوبة عند التطبيق من مفهومها لدى المؤسسات، وأبسط مثال على ذلك أن الحوكمة في المؤسسات ونظرياتها تركز على المساهمين إلا أنه هناك طرف فاعل لا يقل إن لم يكن أكثر أهمية من المساهمين بالنسبة للمصارف **وهم المودعين**[19]. كما نؤكد ايضا هذا الاختلاف بين المصارف وباقي مؤسسات الاعمال، ونعزو السبب الى ان طبيعة عمل المصارف يحمل الكثير من المخاطر وان انهيارها يؤثر علي دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص – مقارنة بالمؤسسات الاخرى- ويؤدي إلي **أضعاف النظام المالي ذاته مما يكون له أثار سيئة وضارة علي الاقتصاد بأسره**، وهو ما يلقي بمسئولية خاصة علي أعضاء مجلس إدارة المصرف ونظراً لأنه لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بكل شيء بأنفسهم، ويجب عليهم تفويض بعض المهام فانه يجب عليهم التأكد من قدرة أولئك الذين ائتمنوهم وعهدوا إليهم بالسلطة والإطار الذي يمكن من خلاله مراجعة الاستخدام السليم والآمن للسلطة.

و**تعرف الحوكمة في المؤسسات المصرفية** على انها "تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الادارة، بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي" [19، ص1]. **ويعرفها آخرون بأنها** "مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الادارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين الذين هم أساسا من منظومة الحوكمة، ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم أساسا الدائنون الرئيسيون للمصرف، ومن ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها المصرف" [20، ص 3].

وتركز الحوكمة على العلاقة بين الادارة التنفيذية والمساهمين ومجلس الادارة والاطراف ذات العلاقة (المودعين والمصرف المركزي والسلطات الرقابية الاخرى...) وكيفية التفاعل بين كل هذه الاطراف في الاشراف على عمليات المصرف. ان توفر حكم مؤسسي جيد للمصرف يضع الادارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الادارة من جهة ، كما يضع مساءلة مجلس الادارة امام الجمعية العمومية (المساهمين) والجهات ذات العلاقة من جهة اخرى [21]. ومن المتوقع ان يؤدى تطبيق الحوكمة في المصارف الى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد، كما أن التزام المصارف بتطبيق معايير الحوكمة (الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ..) يسهم في

تشجيعها للشركات التي تقترض منها، الامر الذي يتنج عنه انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع المصارف والإقلال من التعثر المالي من ناحية ودعم وسلامة الجهاز المصرفي من ناحية اخرى.

وتتضمن الحوكمة في الجهاز المصرفي[28]: مراقبة الأداء وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين من قبل مجموعة الفاعلين الداخليين (مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف والمراجعون الداخليون حملة الأسهم)، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين (المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني)، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي والقانوني وسلطات الهيئة الرقابية. وتنطبق مبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي على كل المصارف العامة والمصارف الخاصة والمشتركة على حدا سواء. وترتكز الحوكمة المصرفية السليمة على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء المصارف، تتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب. ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على المصرف المركزي ورقابته من جهة، وعلى المصرف المعني وإدارته من الجهة الأخرى. بالتالي يجب أن تكون إدارة المصرف المعني مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط، مما يساعد على تنفيذها [14].

ان المسؤولية الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي تقع علي عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف. حيث تلعب المصارف المركزية دورا اساسيا في تفعيل وارساء قواعد الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال اجراءات الرقابة المصرفية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لحقوق وممتلكات المساهمين وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والاداري. ومع ذلك تؤكد لجنة بازل علي ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي مثل القوانين والتشريعات التي تتولي الحوكمة إصدارها والتي من شأنها حماية حقوق المساهمين وضمان قيام المصرف بنشاطه في بيئة خالية من الفساد ووضع معايير للمراجعة... الخ. وتعتبر المؤسسات المصرفية احد أهم ركائز النظام المالي والاقتصادي في عالمنا الحاضر، لما لهذه المؤسسات من دور حساس في تدوير عجلة الاقتصاد والمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول وهذا يؤشر إلي أهمية خاصة لضرورة ممارسة وتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية.

2.4 اهمية الحوكمة المصرفية

تختلف درجة اهمية الحوكمة بالمصارف عن المؤسسات الاخرى نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث ان افلاس المصارف لا يؤثر فقط على الاطراف ذوي العلاقة من مساهمون ومودعين ومستثمرين ولكن ايضا يؤثر على الاستقرار المالي للدولة. ومن اهم مزايا تطبيق الحوكمة بالمصارف نجدها في الاتي[22]:

- ضمان الشفافية والافصاح والدقة والملاءمة في المعلومات والقوائم المالية الصادرة عن المصارف وما يترتب عن ذلك من تعزيز لثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاد القرارات.
- ضمان فاعلية تطبيق الانظمة والمبادئ والمعايير المحاسبية المهنية في اعداد التقارير المالية وتفعيل ادوات واجهزة المراجعة الداخلية والخارجية وما يترتب على ذلك من حماية لحقوق ومصالح كافة الاطراف المتعاملة مع المصرف.
- دور هام في رفع مستويات الاداء المؤسسي وتحسين الانتاجية وما يترتب عن ذلك من دفع لعجلة التنمية والتقدم الاقتصادي.
- تعمل الحوكمة وتطبيقاتها على محاربة ومواجهة المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والاداري التي تواجهها المصارف والدول على حدا سواء ما يترتب عن ذلك من جذب للاستثمارات الاجنبية وتشجيع المدخرين على الاستثمار في المشروعات الوطنية .
- يساهم في تعزير الميزة التنافسية للمصارف وقدرتها على المنافسة العالمية وفتح اسواق جديدة لها.
- تطبيقات الحوكمة وقواعدها توفر الاطار التنظيمي الملائم الذي يمكن المصرف من خلاله تحديد اهدافها ووضع استراتيجياتها ومتابعة وكيفية تنفيذها.

2.5 قواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية على اقتراح ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير. إلا انه تجدر الاشارة إلى أن مضمون مبادئ الحوكمة يتواجد في القوانين والتشريعات التي تطبقها الدول أو تلك التشريعات التي تنظم اسواقها المالية، وبالتالي قد تتأثر او تختلف هذه المبادئ من دولة إلى دولة حسب القانون الذي تتبعه. وهذا يعني انه ليس هناك نظام موحد للحوكمة المؤسسية يمكن تطبيقه في كل الدول وفي كل المؤسسات ويؤدي تطبيقه إلى الحصول على نفس النتائج [13]، بل ان هناك مبادئ عامة للحوكمة اصدرتها عدة هيئات ومنظمات دولية متخصصة ومن

اكثر هذه المبادئ انتشاراً واستخداماً هي مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية [14].

فقد اصدرت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** في عام 1999 مجموعة من المبادئ والمعايير للتطبيق الجيد للحوكمة وتم تعديل تلك المبادئ واعادة اصدرها في عام 2004 وهى بإيجاز تتضمن [14]:

- ضمان وجود اساس لاطار فعال للحوكمة يضمن تقسيم المسؤوليات بين سلطات اتخاذ القرار المختلفة.
- حماية وحفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب الملكية.
- المساواة والمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- دور اصحاب المصالح (العملاء، العاملين....) في ممارسة اساليب وقواعد الحوكمة المؤسسية.
- الافصاح والشفافية عن كافة المعلومات في الوقت المناسب.
- مسئوليات مجلس الإدارة.

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel) فقد اصدرت في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، ثم اعادت اصدارها بعد تطويرها وتحديثها في عام 2006 بسبب ظهور مستجدات حديثة على العمل المصرفي، وهي تركزت في المبادئ التالية [16]:

- المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للقيام بوظائفهم، ولديهم فهم واضح لدورهم بالنسبة للحوكمة المؤسسية، وقادرين على القيام بحكم سليم بخصوص شؤون البنك.
- المبدأ الثاني: على مجلس الإدارة اعتماد ومراقبة الأهداف الاستراتيجية للمصرف والقيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المؤسسة المصرفية.
- المبدأ الثالث: على مجلس الإدارة وضع والتأكيد على خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة عبر المؤسسة.
- المبدأ الرابع: على مجلس الإدارة أن يضمن توفير إشراف ملائم من قبل الإدارة العليا ومتماشي مع سياسة مجلس الإدارة
- المبدأ الخامس: على مجلس الإدارة والإدارة العليا الاستفادة الفعالة من الوظائف التي يقوم بها كل من مسؤول الامتثال والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
- المبدأ السادس: على مجلس الإدارة ضمان أن سياسات وممارسات المكافآت متماشية مع الثقافة المؤسسية للمصرف، ومع الأهداف والاستراتيجيات طويلة المدى، ومع بيئته الإشرافية
- المبدأ السابع: يجب أن تتم إدارة المصرف بطريقة شفافة.

- المبدأ الثامن: يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة والإدارة العليا فهم شامل للهيكل التشغيلي للمصرف، بما في ذلك عمل المصرف في دول أخرى، أو من خلال التأكد من عدم إعاقة الهيكل لمتطلبات الشفافية، أي معرفة الهيكل الخاص بالمصرف.

بعد الأزمة المالية في عام 2007، ظهرت مجموعة من الاخفاقات في تطبيق الحوكمة المؤسسية، على سبيل المثال، مراقبة المجلس غير كافية للإدارة، وعدم كفاية إدارة المخاطر والهياكل التنظيمية المصرفية المعقدة على نحو غير ملائم أو غير واضحة، على هذه الخلفية، قررت لجنة بازل إعادة النظر في مبادئ 2006م، وذلك من خلال مبادئ 2010م والتي جاءت على النحو التالي:

- يتحمل مجلس الادارة المسؤولية العامة عن المصرف، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية له، كما يعتبر المجلس أيضا مسئولا عن توفير الإشراف على الإدارة العليا.
- ضمان وجود سياسات حوكمة وآليات ملائمة لإدارة المخاطر بالمصرف.
- تحديد ممارسات حوكمة ملائمة لعمله وأن تتوفر لديه الوسائل لضمان أن مثل هذه الممارسات تتم متابعتها ومراجعتها دوريا من أجل تحسينها.
- ينبغي على الإدارة العليا ضمان أن أنشطة المصرف تنسجم مع الأعمال الاستراتيجية، المخاطر المحتملة والسياسات التي أقرها المجلس.
- ينبغي على المصارف أن تملك نظام فعال للرقابة الداخلية ووظيفة مستقلة لإدارة المخاطر، مع سلطة كافية، المكانة، الاستقلالية، الموارد والوصول إلى المجلس
- ينبغي تحديد المخاطر ومراقبتها على أساس مستمر، ومدى تطور إدارة المصرف للمخاطر والرقابة الداخلية للبنى التحتية ينبغي أن يواكب أي تغيرات في مخاطر المصرف الخارجية.
- ينبغي أن يشرف المجلس على تصميم نظام التعويضات وتنفيذه، ويجب أن تتسق المكافآت مع مبادئ مجلس الاستقرار المالي.
- ينبغي على المجلس والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التشغيلي للمصرف والمخاطر التي يمكن أن توجه.
- الشفافية في معاملات المصرف وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية.

2.6 آليات تطبيق الحوكمة المصرفية

لا يرتبط نجاح الحوكمة في المصارف فقط بوضع القواعد والمبادئ، ولكن لابد من تطبيقها بشكل سليم، وهذا بطبيعة الحال يعتمد بشكل كبير على عاتق المصارف المركزية باعتباره الجهة المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي، وكذلك على المصارف الخاضعة لإشرافها [22]. ولذلك فان التطبيق الجيد للحوكمة يتوقف على فاعلية وكفاءة آليات الحوكمة المطبقة في تلك المصارف. وهي مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية الي تعمل على انجاح تطبيق الحوكمة المؤسسية الرشيدة بالمؤسسات. ويختلف تطبيق وتبني هذه الآليات الداخلية والخارجية من دولة لأخرى وذلك لاختلاف قواعد العمل المصرفي والاطر التنظيمية بالقطاع والعوامل المؤثرة فيها نفسها. الا أن الاليات الداخلية (المبادئ) مهما كان جودة تصميمها لن يكون لها سوى أثر ضئيل في ظل ضعف أو انعدام التشريعات القانونية والتنظيمية اللازمة (الاليات الخارجية). بالتالي أن تحقيق التوافق بين الاليات الداخلية (المبادئ) والاليات الخارجية (البيئة والتشريعات القانونية) يمكن أن يضمن سلامة التطبيق للحوكمة المصرفية وبالتالي الحصول على المكاسب والمنافع من وراء تبنيها. ولذلك العديد من المنظمات الدولية دعت الحكومات إلى المبادرة بخلق وتطوير إطار تنظيمي فعال يتضمن تحديد نوعية التشريعات والادوات الرقابية المناسبة لبيئة اسواقها والتي تنسجم مع قواعد ومبادئ الحوكمة المتبناة. وبإيجاز، يمكن الجزم ان التطبيق السليم للحوكمة المصرفية يتوقف على مجموعتين من الآليات وهي الآليات داخلية والآليات خارجية:

أ –الآليات الداخلية: وتشتمل على الاتي[22]:

- **معيار كفاية رأس المال الرقابي:** ويعرف أيضا بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال أو نسبة الملاءة المصرفية، ويعتبر أحد الآليات الداخلية للحوكمة المؤسسية المصرفية الهادفة إلى تقليل المخاطر في المصارف.
- **مجلس الادارة الجيد:** يعرف مجلس بأنه مجموعة من الأفراد المختارين من قبل المساهمين يقوم بمساءلة ومحاسبة المديرين عن أدائهم لتحقيق أهداف المؤسسة ومصالح المساهمين، وذلك من خلال عمليات الرقابة والاشراف فمجلس الادارة الجيد يضمن للمساهمين بأن الأصول التي قاموا باستثمارها يتم استخدامها من قبل الادارة لزيادة قيمة المؤسسة، كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأس مالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة.
- **الرقابة الداخلية الفعالة:** وجود نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر يساعد على تنفيذ الالتزام بالمبادئ الأساسية للحوكمة المؤسسية الجيدة.

- **هيكل الملكية المناسب**: تتوقف فاعلية الحوكمة المؤسسية على هيكل الملكية، وما إذا كان ملكية مركزة يسيطر عليه فئة قليلة من كبار الملاك، أو ملكية مشتتة بين الآلاف من حملة الأسهم، ينتخبون مجلس الادارة يتولى نيابة عنهم تعيين الإدارة لتسيير شؤون المؤسسة، ولكل نوع من هيكل الملكية لديه إيجابياته وسلبياته.

ب –الآليات الخارجية: وتشتمل على الاتي[23]:

- **الأطر والبنية القانونية والتشريعية للمصارف**: وهي تعني بتدخل الدولة من خلال استخدام الأنظمة الاقتصادية والقانونية مثل القيود المفروضة على الأصول، وسقوف معدل الفائدة، ومتطلبات الاحتياطي، والفصل بين الأعمال المصرفية التجارية من التأمين والخدمات المصرفية الاستثمارية. آثار هذه الأنظمة واللوائح والتشريعات تحد من قدرة مديري البنوك على الإفراط على تحمل المخاطر. فالمودعين يعتمدون على دور الحكومة في حماية الودائع المصرفية الخاصة بهم من سوء الإدارة.
- **شفافية التقارير المالية**: الشفافية المالية هي من الآليات الهامة التي تؤكد للمودعين والدائنين، والمساهمين بأن المصرف يمتنع عن ممارسة الأنشطة الاحتيالية، من أهم آليات في تقييم الحوكمة المؤسسية لأنه يسمح بزيادة الدور الرقابي الفعال لأصحاب المصالح خاصة المودعين وذلك بتوفير المعلومات بالكمية والنوعية المطلوبة.
- **المودعين**: يتمثل في دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.
- **السوق**: درجة المنافسة المتكافئة في السوق أهم مؤشرات للتطبيق الحوكمة المؤسسية الرشيدة بالمؤسسات. في هذه الحالة يتمثل في الأطراف الخارجية، التي قد تحاول الاستحواذ على المؤسسة في حال فشل الآليات الداخلية، وهذا التدخل للتحكم في الشركة قد يكون سلاح ذو حدين، فقد يكون حافزا لإدارة المؤسسة للعمل على رفع قيمتها لتجنب الاستحواذ، كما قد يكون سببا للخوف لدى المديرين على مراكزهم، مما يدفعهم إلى إهدار الموارد في محاولات للاستحواذ على مؤسسات أخرى.
- **السلطة الرقابية الإشرافية**: ويتمثل في الاجهزة الرقابية بالدولة والمصارف المركزية التي تعمل على الفحص والإشراف ومتابعة الأنشطة المصرفية . وهي الجهات المسؤولة عن فرض رقابتها على المؤسسات المصرفية، و حماية حقوق المودعين.
- **وسائل الإعلام**: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات والمحافظة كفاءة المصارف العاملة بالدولة.

2.7 الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي

من اجل الارتقاء بالقطاع المصرفي الليبي ، وتطوير ادائه ، وبناء أُسس الادارة السليمة والبيئة الرقابية الفاعلة ، اصدر مصرف ليبيا المركزي دليل للحوكمة رقم (20) في سنة 2010م، كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي، وفقا لمبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل المصرفية. كما يعتبر دليل الحوكمة دليل ارشادي يمثل الحد الادنى المطلوب من المصارف الذي يتوجب الالتزام به وتنفيذه، وابرز ما جاء فيه الاتي:

- تقع على عاتق مجلس ادارة المصرف المسؤولية النهائية في ادارة كافة الانشطة المصرفية به وسلامتها المالية.
- يجب على المصرف الحفاظ على حقوق جميع مساهميه وتسجيل ملكيتهم بالمصرف بحسب الاصول.
- يجب على مجلس الادارة بكل مصرف تعزيز القيم الاخلاقية التي تحكم تصرفات وعمل المصرف بما يكفل تحقيق المصالح العليا للمصرف ومصلحة مساهميه ومودعيه.
- يلتزم مجلس الادارة بكل مصرف بالرقابة الفعالة والاشراف على المؤسسات التابعة له.
- الافصاح والشفافية عن العمليات المصرفية لكل الاطراف المرتبطة بالمصرف.
- الافصاح عن سياسات واجراءات الحوكمة المتبعة لدى المصرف والمتمثلة في هيكل الحوكمة، وميثاق الاخلاقيات والهيكل التنظيمي للمصرف.
- الافصاح عن السياسات المعتمدة من المصرف والمتعلقة بالموارد البشرية، واليات تعيين الموظفين واجراءات تعيينهم.
- يجب على المصرف اعداد بياناته وتقاريره المالية وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة وان تكون متاحة لجميع المتعاملين معه.
- عدم تدخل المساهمين في عمل مجلس الادارة والسماح له بممارسة مسؤولياته وصلاحياته باستقلالية ومهنية.
- على مجلس الادارة بكل مصرف تكوين اللجان الاتية :(لجنة الحوكمة، لجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة التعيينات والمكافآت) وذلك بهدف مساعدة مجلس الادارة في تعزيز اجراءات الحوكمة، وللتأكد من وجود ممارسات كافية لامتثال المصرف للمعايير المصرفية. حيث تتولى لجنة الحوكمة وضع إطار عام و دليل الإجراءات الحوكمة و متابعة تنفيذه، ومراجعته بشكل دوري و الإشراف علي عملية الإفصاح عن سياسات و إجراءات الحوكمة. في حين تختص لجنة المراجعة بالرقابة على عدالة البيانات والتقارير الصادرة عن المصرف وكذلك الافصاحات والايضاحات المتممة لها. كما تقع على عاتقها الاشراف على اعمال الادارات التالية: المراجعة الداخلية ووحدة الامتثال ووحدة

المعلومات المالية بالمصرف. اما لجنة ادارة الخطر تتولى مساعدة مجلس الادارة في رسم سياسة ادارة المخاطر المتعلقة بطبيعة نشاط المصرف كمخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر عدم الامتثال.

2.8 جودة التقارير المالية

يعتمد تحليل وتقييم اداء المنشأة بدرجة كبيرة على التقارير المالية والتي تعد مصدر اساسي للمعلومات التي يحتاجها مجلس الادارة واصحاب المصالح. وتعتبر التقارير المالية الناتج النهائي في رأي النظام المحاسبي إذ أنها تحتوي على ملخص يجمع كافة المعاملات والعمليات التي تم تسجيلها وتبويبها في دفاتر القيد الأول، علماً بأن هذه التقارير ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتقديم المعلومات المفيدة في عملية اتخاذ قرارات الأعمال، ولا تتضمن القوائم المالية فقط ولكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي وتنقسم هذه التقارير إلي نوعين هما [24]: **تقارير داخلية**: وهي التقارير التي يتم إعدادها لغرض الاستعمال الداخلي من قبل أصحاب وإدارة المشروع ومن أمثلتها: تقارير المبيعات، تقارير المدينين، التقارير الخاصة بالمركز النقدي وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الادارة التنفيذية، ويجب ملاحظة أنه ليس هناك شكل أو عدد محدد لهذه التقارير، وأنها تعد لتحقيق أكبر درجة من الاستفادة لإدارة وأصحاب المشروع. **تقارير خارجية**: وهي التقارير التي يتم إعدادها لغرض الاستعمال الخارجي من قبل الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية من خارج المشروع ومنهم الدائنون باختلاف أنواعهم، أجهزة الدولة المختلفة، العملاء وغيرهم، ويتم في العادة نشر مثل هذه التقارير لتسهيل استخدامها من قبل اصحاب المصالح، وتشمل هذه التقارير: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية وتقرير مراقب الحسابات الخارجي، ويجب على المحاسب عند إعداد هذه التقارير أن يراعي كافة الفروض والمبادئ المحاسبية[25].

ولوصف الاختلاف بين مفهومي التقارير المالية والقوائم المالية فانه يمكن الاشارة الى ان القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتعرّف بأنها الوسيلة التي من خلالها يمكن توصيل البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف المعنية باتخاذ القرار الاقتصادي، ويتم توصيل هذه المعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية المتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التدفقات النقدية. أما التقارير المالية فإنها تمتد لتشمل بالإضافة للقوائم المالية الوسائل الأخرى التي تستخدم في تقديم المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة إلى كل الأطراف المهتمة باتخاذ القرارات الاقتصادية والمعلومات التي يتم توصيلها عن طريق التقارير المالية للمستخدمين يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة

وقد تشمل معلومات مالية وأخرى غير مالية ونشرات وتقارير لمجالس الإدارة وتوصيف للخطط والتوقعات المستقبلية، ويستنتج من ذلك أن مفهوم التقارير المالية أشمل من مفهوم القوائم المالية [26].

2.9 خصائص جودة التقارير المالية

ان مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي اعد من اجله او مطابقة السلعة او الخدمة للمواصفات المطلوبة ، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من اجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمل .ان مفهوم جودة المعلومات المالية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها [24]. وتعني جودة التقارير المالية مدى مصداقية المعلومات المالية التي تحويها تلك التقارير ولتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف والمعلومات المضللة وان يتم اعدادها وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المهنية المعتمدة. هناك العديد من الدراسات السابقة الصادرة عن هيئات ومنظمات علمية ومهنية التي اهتمت بتحديد خصائص جودة التقارير المالية ومنها (جمعية المحاسبة الامريكية AAA، لجنة معايير المحاسبة الدولية ASC ، لجنة وضع المعايير المحاسبية ASSC، مجلس المحاسبة المالية الدولية FASB، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين) وعلى الرغم من اختلاف توقيت ومكان تلك الدراسات الا ان معظمها اجتمعت على ان جودة المعلومات المحاسبية تعني توافر مجموعة من الخصائص والمعايير الفنية المختلفة في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، وفي ظل هذا المفهوم لجودة التقارير المالية يمكن وصفها بعدة خصائص اهمها [26،27]:

- ☒ **الملائمة Relevance** : يجب أن تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ مختلف القرارات من مختلف المستخدمين. وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية. الملائمة هي خاصية عامة يتم استخدامها في كل مراحل إعداد التقارير المالية. والمعلومات الملائمة عادة ما تكون لها قيمة تنبئية Predictive Value وقيمة تأكيدية Confirmatory Value ، أي أنها تكون ذات قيمة تنبئية إذا ساعدت مستخدميها في عملية تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية. والمعلومات يكون لديها قيمة تأكيدية إذا كانت لديها القدرة في مساعدة المستخدمين على التأكيد أو التصحيح لعمليات التقييم والقرارات التي قاموا بها في الماضي.

- **الموثوقية Reliability** : لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها وهذا يستلزم الاهتمام بمبدأ الإفصاح والموضوعية والحيادية لتلك المعلومات ليطمئن متخذ القرارات من الثقة في هذه المعلومات وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية. إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. وبإيجاز تشمل خاصية الموثوقية العناصر التالية: مصداقية العرض Faithful Representation، والحياد Neutrality، وان تكون البيانات كاملة وخالية من الأخطاء الجسيمةComplete and free from material error ، وان تتمتع بالقدر الكافي من الحيطة والحذر – الحكمة Prudence لذل تم إعدادها تحت حالة عدم التأكد.
- **قابلية المقارنة Comparability** : يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، والأداء والتغيرات في المركز المالي. وعليه فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة. تكون المعلومات بالقوائم المالية مفيدة ويمكن استخدامها إذا كانت قابلة للمقارنة مع معلومات أخرى مشابه لها عن فترات أخرى لنفس المنشأ أو لمنشآت أخرى في نفس النشاط أو القطاع أو التخصص وذلك لتحديد اتجاه المركز والأداء المالي للمنشأة. وبالتالي فإن المعلومات يجب أن تكون قابلة للمقارنة كلما أمكن ذلك. ولمساعدة المستخدمين لأجراء مقارنات فيجب أن تعد المعلومات بطريقة تسمح بتحديد أوجه التطابق والاختلاف وطبيعة وأثار العمليات والأحداث الاقتصادية خلال فترة زمنية في كل التقارير (المركز المالي، قائمة الدخل ، قائمة التغير في المركز المالي وغيرها من التقارير) . وعادة ما تتحقق قابلية المقارنة عن طريق تطبيق كل من مبدأ الثبات Consistency في تطبيق الطرق والقواعد المحاسبية ومبدأ الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من فترة إلى أخرى Disclosure of Accounting Policies.
- **قابلية الفهم Understandability** : إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل الطرف الثالث من مستخدمي تلك التقارير، ولتكون المعلومات المالية قابلة للفهم فإن ذلك يتوقف على الطريقة التي يتم بها تجميع وعرض المعلومات وتصنيف تأثيرات العمليات والأحداث الاقتصادية بالإضافة الى إمكانيات المستخدم. ولهذا الغرض على المستخدمين أن يكون لديهم مستوى معقول من المعرفة والإلمام الكافي بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، لكي يكونوا قادرين على استيعاب أهمية هذه المعلومات.

2.10 الحوكمة المصرفية وعلاقتها بجودة التقارير المالية

إن احد الدوافع الهامة والأساسية للاهتمام بتطبيق الحوكمة المؤسسية هو اعادة ثقة المتعاملين بالأسواق المالية ومؤشراتها وبياناتها وذلك عن طريق إعادة الثقة لدى مستخدمي التقارير المالية وكذلك في المعلومات المحاسبية الاخرى، وإحكام الرقابة عليها، للارتقاء بمفهوم جودة هذه المعلومات من الجودة ذات المعيار الواحد إلى تحقيق الجودة ذات المعايير المتعددة مما يعني تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المالية [(24)]. لذا فإن أحد المبادئ الاساسية للحوكمة هو الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة للمعلومات والتقارير المالية بما يتفق والمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة. وهذا يقودنا الى استنتاج منطق نظري يفترض ان الالتزام بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة سينعكس ايجابيا بشكل أو بأخر على جودة المعلومات المالية. تأسيساً على ما سبق من افكار ومفاهيم نظرية متعلقة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية، فأنه يمكن القول ان الحوكمة المصرفية تعد الأسلوب الانجع للالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة والرقابة المصرفية، ولذلك يُتوقع ان تلعب دور هام في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات المصرفية، وهذا اشارت له العديد من الدراسات السابقة العربية والاجنبية ((**2**)،(**3**)،(**4**)،(**30**)،(**33**)،(**34**)،(**35**)،(**36**)). كما اشارت تلك الدراسات ايضا الى ان جدوى ونجاح تطبيق الحوكمة المصرفية يتوقف على عدد من الآليات والمحددات الداخلية الخارجية المطلوبة لتنفيذها، مثل توفر الإجراءات القانونية اللازمة، وضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية والمراجعة المالية لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم المالية، وبالتالي توفر الموثوقية في التقارير المالية، وهذا سينعكس بالإيجاب على الاداء المؤسسي. كم ان تلك الدراسات اكدت على أهمية الدور الذي تلعبه لجان التدقيق والمراجعة في أنجاح تطبيق الحوكمة وضمان جودة التقارير المالية، بالإضافة الى اذكاء مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. الا انه يرى كثير من الباحثين في هذا الموضوع بأن هذه العلاقة قد تكون إيجابية كما قد تكون سلبية، وهذا يعود غالبا إلى الدراسة في حد ذاتها من حيث عينة الدراسة ومكان وآليات تطبيقها. مما يثير التساؤل حول درجة تأثير هذه العلاقة بالمؤسسات المصرفية بليبيا؟ وهذا ما يسعى الباحثان الي معرفته في الجزء القادم من الدراسة.

3- الاطار التطبيقي للدراسة

3.1 منهجية واجراءات الدراسة

تعتمد فلسفة الاطار النظري للدراسة على اسلوب التفكير الاستنباطي (Deductive Paradigm)، كونه يسعى للتحقق من جدوى استخدام قواعد الحوكمة المؤسسية في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في القطاع المصرفي. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على منهج البحث الاستنباطي في تقديم الاطار الفلسفي للدراسة وعرض

اشكالياته وفروضه مستعينين بالمراجع والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بالنظريات والمفاهيم الاساسية لنظام الحوكمة المؤسسية بالإضافة الى المنشورات الدولية ذات العلاقة والصادرة عن المنظمات والهيئات المهنية المحلية والدولية المختصة. ايضاً تم استخدام المنهج الاجرائي القائم على استراتيجية المسح الميداني (Survey Strategy) لغرض فحص واقع تطبيقات الحوكمة المصرفية واختبار دورها في تحسين جودة التقارير المالية مستعينين بنموذج استبيان تم تصميمه لغرض جمع البيانات الاولية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة بهدف ربط الإطار النظري بالواقع العملي والوصول إلي تفسيرات لمشكلة الدراسة. وقد اشتملت استمارة الاستبيان على 42 سؤالا (22= سؤالا حول واقع تطبيق قواعد الحوكمة ، 20= سؤالا حول اختبار دور الحوكمة المؤسسية في جودة التقارير المالية) ، خيارات الاجابة بها مصممة على مقياس ليكرت الخماسي: 1= غير موافق بشدة ، 2= غير موافق ، 3= محايد ، 4= موافق ، 5= موافق بشدة. وقد تم استخدم برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لتحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج منها.

إن أداة القياس المستخدمة في الدراسة قسمت إلى قسمين على النحو التالي :

أ. المعلومات العامة: تتضمن المعلومات الديمغرافية عن المشاركين بالبحث وهي تتعلق (المركز الوظيفي، سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، اسم وملكية المصرف).

ب. البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث: وقد اشتملت على عدد (2) محاور رئيسية، ففي المحور الاول يتضمن (42) فقرة لقياس مدى تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية، والمحور الثاني يضم عدد (20) فقرة حول دور تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية.

وللتعرف على اتجاه آراء أفراد العينة حول فقرات محاور الاستبيان حيث تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، ليكون مؤشراً قابل للتفسير والقراءة ولذلك تم تحديد خمسة مستويات لدرجة التقييم المبينة في الجدول رقم (1)، بناءً على المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الدرجة الأعلى في المقياس} - \text{الدرجة الأدنى في المقياس}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{5} = 0.80$$

جدول رقم (1) مستويات درجة التقييم

درجة الممارسة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
المستويات	1- أقل من 1.80	1.80- أقل من 2.60	2.60- أقل من 3.40	3.40- أقل من 4.20	4.20- أقل من 5

لغرض التحقق من دقة صياغة فقرات الاستبيان وسلامة العبارات المستخدمة أي صدق وصلاحية نموذج الاستبيان تم عرض الاستبيان على مجموعه من المحكمين وهم أعضاء هيئة تدريس من كلية الاقتصاد بجامعة سرت وعددهم "5" أساتذة. واستناداً علي اراء المحكمين وملاحظاتهم تم تعديل واعادة صياغة بعض الفقرات من أجل رفع مستوى صلاحية مصداقية الاستبيان. أما من اجل اختبار دقة وثبات القياس ومدى الاعتمادية ، فقد تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق اخضاع فقراته لاختبار قوة الثبات معامل ألفا كرونباخ. حيث اوضحت نتائج الاختبار ان فقرات الاستبيان تتسم بالثبات، وقد بلغت قيمة الاختبار لكل فقرات الاستبيان 0.89، وهي قيمة اعلى من الحد الأدنى المقبول للاختبار (0.60)، وهذا يعني انه لو تم اعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى علي نفس عينة البحث او عينة مشابهة سوف نحصل علي نفس النتائج وبنفس المعدل المحسوب.

اما مجتمع الدراسة فقد شمل كل اعضاء مجلس الادارة و مدراء وموظفين الادارات بالإدارة العامة بالمصارف التجارية الليبية الرئيسية (العامة والخاصة) العاملة تحت اشراف مصرف ليبيا المركزي والبالغ عددها 17 المصرف وهي: (التجاري الوطني، الوحدة، الجمهورية، الصحاري، شمال افريقيا، الامان ،التجارة والتنمية، السرايا، الاجماع العربي، المتوسط، النوران، التجاري العربي، اليقين، الواحة، الوفاء، الخليج الاول، المتحد للتجارة والاستثمار)، الا ان عينة الدراسة فقد اقتصرت علي عينة قصدية من مجتمع الدراسة وذلك لاستبانة الافراد الاكثر علاقة بموضوع الدراسة (دور الحوكمة المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية) وذلك لكونهم المعنيون بتطبيق الارشادات الواردة بدليل حوكمة القطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. حيث استهدفت الدراسة عضو عن كل من لجنة الحوكمة ولجنة المراجعة بمجلس الادارة العامة لكل مصرف. وكذلك موظف عن كل ادارة من ادارات الادارة العامة التالية : ادارة وحدة الامتثال، ادارة الشؤون الادارية، ادارة المراجعة الداخلية، ادارة المحاسبة، ادارة المعلومات المالية. حيث بلغ العدد الكلي المستهدف للاستبانة (7x17= 119 فرد)، وقد تم توزيع كل استمارات الاستبيان المصممة على كل المصارف التجارية الليبية إلا أنه تمت اجراءات التحليل الاحصائي على 108 نموذج استبيان فقط، حيث استبعد منها عدد (11) استمارة لعدم استرجاعها او اكتمال البيانات وصلاحيتها للتحليل.

جدول (2) يوضح صفات وعدد الافراد المستهدفين في الدراسة

الصفة	العدد
عضو عن لجنة الحوكمة بمجلس الادارة العامة بالمصرف	**17**
عضو عن لجنة المراجعة بمجلس الادارة العامة بالمصرف	**17**
موظف عن ادارة وحدة الامتثال بالمصرف	**17**
موظف عن ادارة المراجعة الداخلية بالمصرف	**17**

موظف عن ادارة المحاسبة بالمصرف	**17**
موظف عن ادارة الشؤون الادارية بالمصرف	**17**
موظف عن ادارة المعلومات المالية بالمصرف	**17**
مجموع عدد نماذج الاستبيان الموزعة	**119**
عدد نماذج الاستبيان المستبعدة لعدم صلاحيتها او المفقودة	**11**
عدد نماذج الاستبيان المستلمة والقابلة للتحليل	**108**

لجنة الحوكمة: وهي لجنة منبثقة عن مجلس الادارة بالمصرف ، تقوم بوضع هيكل الحوكمة بالمصرف وكذلك ميثاق الاخلاقيات التي تحكم عمل المصرف و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

لجنة المراجعة: وهي لجنة منبثقة عن مجلس الادارة بالمصرف ، تختص بالرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية والافصاحات والايضاحات المتممة لها. بالإضافة الى الاشراف على اعمال ادارات التالية: المراجعة الداخلية ووحدات الامتثال ووحدة المعلومات المالية بالمصرف.

وحدة الامتثال: وهي وحدة تختص بتحقيق امتثال المصرف للقوانين واللوائح الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، بما في ذلك المعايير الدولية النافذة ، وتجنيب المصرف مخاطر عدم الامتثال مهما كان مصدرها .

ادارة المراجعة الداخلية: وهي ادارة تختص بالرقابة على عدالة وشفافية البيانات والمعلومات المالية بالمصرف وكذلك تقع على عاتقها مهمة التأكد من كفاية وفعالية انظمة واجراءات الضبط الداخلي بالمصرف.

ادارة المحاسبة: وهي ادارة تختص بإعداد القوائم والتقادير المالية عن الوضع المالي للمصرف.

ادارة الشؤون الادارية: تنفيذ القوانين واللوائح الإدارية المعمول بها فى المصرف ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بما يضمن سلامة تطبيقها. وايضا متابعة الشؤون الوظيفية للعاملين بالمصرف.

ادارة وحدة المعلومات المالية: وهي وحدة تختص بفحص ومراجعة عمليات المصرف واعداد تقارير عن اي عمليات مشبوهة واحالتها الي وحدة المعلومات المالية بمصرف ليبيا المركزي.

فيما يتعلق بنموذج الدراسة وتعريف متغيراته، فانه تضمن فحص واختبار العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية. وبالتالي – وبناء علي مشكلة الدراسة وفرضياتها – فان قواعد حوكمة الشركات تعبر عن المتغيرات المستقلة للبحث، وسمات جودة التقارير المالية تعبر عن المتغير التابع. ان قواعد الحوكمة المؤسسية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية (مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل وصندوق النقد الدولي وغيرها) تشمل مبدأ الافصاح والشفافية – استقلالية

السلطات الادارية (مجلس الادارة والادارة التنفيذية والمراجعة الداخلية) – المساءلة عن القرارات وسيادة القوانين واللوائح – العدالة والمساواة في المعاملة – تطبيق المبادئ والمعايير المعتمدة للمحاسبة والمراجعة – توفر السياسات والهياكل التنظيمية المناسبة والتشريعات القانونية المنظمة للعمل. اما جودة التقارير المالية (المتغير التابع) فهي يمكن ان يقاس بمدى توفر شروط الاعتمادية والمصداقية للتقارير المالية مثل الملاءمة – الموثوقية – القابلية للمقارنة – القابلية للفهم.

3.2 عرض وتحليل البيانات

هذا الجزء الميداني يسعى الى محاولة التحقق من صحة النتائج النظرية المستمدة من المسح المكتبي والالكتروني للكتب والمجلات العلمية ومنشورات المصارف بالإضافة الى مراجعة الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بنتائجها والاعتماد عليها في صياغة الفرضيات وافتراض منطق للعلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات والتقارير المالية. فيما يلي عرض لتحليل الإحصاء الوصفي للبيانات والذي يشمل: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات افراد العينة المجيبين على فقرات الاستبيان.

- **عرض نتائج الإحصاء الوصفي حول واقع تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية**

النتائج الوصفية بالجدول (3) توضح أن اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة – حسب نتائج المتوسط الحسابي – قد تراوحت ما بين (3.10 – 4.45) وتعد هذه النتائج مشجعة نحو غالبية فقرات الاستبيان المتعلقة بالفرضية الاولى، وهذا يمكن أن يترجم الي أن معظم الافراد المشاركين بالدراسة يرون ان مصارفهم ملتزمة بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، ولكن بمستويات متوسطة نسبيا.

جدول رقم (3)

Descriptive Statistics						
م	فقـــرات القياس	N	Min.	Max.	Mean	Std. Deviation
1	يوجد إدراك واهتمام بمتطلبات الحوكمة المؤسسية وقواعدها ومبادئها علي مستوي كل إدارات المصرف.	108	1	5	3.24	.793

2	يوجد مراجعة مستمرة للتأكد من التزام المصرف بتطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية.	108	1	5	3.44	1.446
3	يلتزم المصرف بتبني مبادئ الافصاح الشفافية في عرض المعلومات و التقارير المالية.	108	1	5	3.54	.778
4	لدي المصرف دليل شامل وواضح لمبادئ آليات الحوكمة المؤسسية ويحدد كل المسؤوليات والصلاحيات لكل الاطراف.	108	1	5	4.57	.543
5	يوجد تحديد دقيق للمسئوليات والصلاحيات لكل وظيفة بالمصرف.	108	1	5	3.93	1.242
6	القوانين واللوائح المنظمة لعمل المصرف تقر مبدأ المسألة والعقاب فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات.	108	1	5	4.23	.923
7	يسعي المصرف لتحقيق التوازن في تحقيق مصالح الاطراف ذات الصلة.	108	1	5	3.86	.991
8	يتقيد المصرف بالالتزام بقواعد السلوك الاخلاقي واخلاقيات التعامل المهني.	108	1	5	3.76	1.066
9	النظام الأساسي للمصرف يتضمن تأكيدات علي حماية واستقلالية لجان المراجعة الداخلية.	108	1	5	3.95	1.512
10	يوجد مجموعة مكتوبة من القيم والمعايير الاخلاقية والتي تأخذ في الاعتبار مصالح المساهمين وإدارة المصرف والاطراف الأخرى.	108	1	5	3.83	1.126
11	يوجد فصل واستقلالية بين الوظائف الإشرافية والوظائف التنفيذية.	108	1	5	3.79	.999

12	السياسات والإجراءات المصرفية المستخدمة بالمصرف تتناسب مع القوانين والتشريعات المعمول بها بالدولة.	108	1	5	3.90	1.444
13	النظام المحاسبي المعمول به يتضمن مجموعة متكاملة من السجلات تبعاً للمعايير المحاسبة الدولية.	108	1	5	3.67	1.878
14	يمارس مجلس الإدارة الرقابة الكافية علي كافة أنشطة فروع المصرف.	108	1	5	3.47	1.299
15	الإدارة العليا للمصرف تتمتع بمستوي مرضي من التأهيل والخبرة اللازمة التي تخولهم القيام بمهام علي أكمل وجه.	108	1	5	3.10	.887
16	يعترف مجلس الادارة والإدارة العليا للمصرف بدور واستقلالية المراجعين الداخلين والمراجعين الخارجين.	108	1	5	3.77	1.325
17	يوكل نظام المكافآت والحوافز للجنة من المديرين المستقلين بعد موافقة المساهمين.	108	1	5	3.47	.754
18	قواعد العمل تضمن المساواة في التعامل مع كل الأطراف (المساهمين، المستثمرين، المودعين، الموظفين، المديرين إلخ).	108	1	5	3.83	1.199
19	النظام الأساسي للمصرف واضح ودقيق لمستويات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين.	108	1	5	3.74	.898
20	يتمتع مجلس الإدارة بالمصرف بالاستقلالية المطلقة من كافة أشكال الضغوط الداخلية والخارجية.	108	1	5	4.40	.881
21	تطبيقا لدليل قواعد الحوكمة يجتمع مجلس الادارة ولجان المراجعة دوريا بما لا يقل عن	108	1	5	3.85	1.090

	اربع مرات في السنة					
22	يوجد تشديد على ضرورة اتباع المعايير المهنية للمراجعة عند تنفيذ مهمة المراجعة سواء الداخلية او الخارجية	108	1	5	3.70	.988

- **عرض نتائج الإحصاء الوصفي حول دور تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية**

تشير نتائج الوصفية بالجدول (4) أن اتجاهات إجابات الافراد المشاركين بالدراسة – حسب نتائج المتوسط الحسابي – قد تراوحت ما بين (3.60 – 4.57) وتدل على ان غالبية افراد العينة يؤكدون بالإيجاب حول الفقرات التي صممت لاختبار الفرضية الثانية. وهذا يمكن أن يفسر الي أن تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية يلعب دور ايجابي مهم في جودة التقارير المالية الصادرة عن في المصارف الليبية المبحوثة.

جدول رقم (4)

Descriptive Statistics						
م	**فقـــرات القياس**	**N**	**Min**	**Max**	**Mean**	**Std. Deviation**
1	تبني قواعد ومبادئ الحوكمة يضمن تعزيز سيادة القوانين والقرارات وكذلك استقلالية السلطات داخل المصرف.	108	1	5	3.69	1.110
2	قواعد الحوكمة المؤسسية تضمن تقديم تقارير فصلية سليمة عن الاداء المالي لكل الاطراف ذوي المصلحة بالمصرف.	108	1	5	4.02	.940
3	الحوكمة المؤسسية تضمن وجود مستوى كافي من الموضوعية وشفافية المعلومات.	108	1	5	4.25	1.103
4	تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية تضمن توفير معلومات شاملة وخالية من الاخطاء وقابلة للمقارنة.	10	1	5	3.60	1.174

				8		
5	تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة يحسّن جودة المعلومات والتقارير المالية مما يعزز الثقة بالمصرف لدى اصحاب المصالح.	108	1	5	4.10	1.097
6	قواعد وأنظمة الحوكمة المؤسسية يعزز الالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح للمعلومات المالية والإدارية علي حد سواء	108	1	5	4.50	.989
7	تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية تضمن توفير معلومات على درجة عالية من المصداقية والموثوقية.	108	1	5	4.37	1.141
8	تبني قواعد ومبادئ الحوكمة المؤسسية يؤدي الى اصلاحات ادارية ويكبح الفساد وبالتالي تحسين الاداء المؤسسي ككل.	108	1	5	4.15	.987
9	تطبيق قواعد الحوكمة يساعد المصرف علي كشف الانحرافات والمشاكل قبل وقوعها.	108	1	5	4.33	1.049
10	تبني قواعد الحوكمة يدعم تطبيق أدوات واساليب الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية علي كافة الأنشطة والعلاقات والقرارات داخل المصرف.	108	1	5	4.16	.998
11	ممارسة قواعد الحوكمة المؤسسية يعزز الالتزام باستقلالية لجان المراجعة الداخلية والخارجية.	108	1	5	3.96	1.136
12	تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية تضمن توفير تقارير مالية دقيقة وموضوعية وسهلة الفهم والمقارنة.	108	1	5	4.13	1.036
13	تبني مبادئ الحوكمة المؤسسية يلزم مجلس الادارة القيام بدوره الرقابي للمديرين.	108	1	5	4.17	1.067

14	التطبيق الجيد للحوكمة يجنب المصرف احتمالات التعثر المالي والانحرافات الغير متوقعة في الإداء.	108	1	5	3.89	.855
15	تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية تضمن توفير تقارير مالية لأصحاب المصالح في الوقت المناسب.	108	1	5	3.95	1.133
16	تطبيق مبادئ الحوكمة يمنع ويحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية (الخلاقة) من قبل المديرين.	108	1	5	4.20	.998
17	التطبيق الجيد للحوكمة يضمن ممارسة عملية لأساليب الإدارة الرشيدة في اعداد التقارير المالية.	108	1	5	3.95	1.323
18	تبني قواعد الحوكمة النموذجية يضمن التطبيق الجيد للمعايير المحاسبية والمراجعة المحلية والدولية.	108	1	5	4.40	1.564
19	تطبيق الحوكمة المؤسسية يدعم الالتزام بالسياسات والإجراءات التنظيمية والقوانين المعمول بها داخل وخارج المصرف.	108	1	5	4.10	1.878
20	تساهم قواعد الحوكمة في توفير معلومات يمكن التنبؤ منها بالمخاطر المتوقعة و مواجهتها قبل وبعد حدوثها.	108	1	5	4.07	1.232

3.3 اختبار الفرضيات

يلاحظ من الجدولين السابقين (3-4) أن نتائج الاحصاء الوصفي اشارت الى ان اتجاهات اجابات أفراد عينة الدراسة – حسب نتائج المتوسط الحسابي – قد تراوحت ما بين (3.10 – 4.45) (3.60 – 4.57) على التوالي ، وبالتالي فهي تعتبر ايجابية نحو غالبية فقرات الاستبيان المتعلقة بالفرضية الاولى والثانية، حيث ظهرت قيمة المتوسط العام لكلا الجدولين أكبر من المتوسط الفرضي لأداة القياس (3). الا ان هذه النتائج الوصفية يستوجب التحقق منها وتأكيدها عند درجة ثقة 95% اي مستوى دلالة 5% وهى مستوى الدلالة المعنوية المعتمد لاختبار فرضيات هذه الدراسة. ولأجل ذلك

سيتم استخدام اختبارات الاحصاء الاستدلالي المناسبة مثل الاختبار T-Test ، وقبل البدء باستخدام مثل هذه الاختبارات الاحصائية المعلمية لابد من التحقق من صلاحية استخدامها لاختبار فرضيات الدراسة لضمان صحة النتائج ، حيث هذا الامر الذي يستلزم التأكد من نوع البيانات الاولية للدراسة ما اذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي او التوزيع الغير طبيعي[1]. الجدول التالي (5) يبين ان نتائج الاختبار الاحصائي تشير الى ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي فأن الأساليب الإحصائية المعلمية المستخدمة بالدراسة هي مناسبة ويمكن الوثوق في نتائجها.

جدول رقم (5)

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
CG Items	.428	108	.0742	.703	108	.066

- **الفرضية الأولى: المصارف التجارية المبحوثة ملتزمة بتطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية المعتمدة من قبل مصرف ليبيا المركزي والمستمدة من مبادئ الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية المختصة.**

جدول رقم (6)

نتائج اختبار الفرضية الاولى

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
The use of CG	108	3.775	.7978	.1343

[1] الاختبارات الاحصائية المعلمية تناسب البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي ، اما الاختبارات الاحصائية اللامعلمية فهي تناسب البيانات التي تتبع التوزيع غير طبيعي.

جدول رقم (7)

One-Sample Test	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
The use of CG	6.559	107	0.000	.7565	.5873	.8976

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ≤ 0.05

يلاحظ من الجدول (6-7) ان كل المصارف الليبية المبحوثة تؤكد التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية (لجنة بازل للرقابة المصرفية)، حيث اظهرت قيم المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة قبولا لذلك بنسبة مرتفعة، فقد بلغ (3.775) وهي قيمة اعلى من الوسط الفرضي، كما يلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا (sig.=0.000) وبذلك هي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد (0.05) ، وهذا يؤكد ان المتوسط الحسابي المحسوب (3.987) لآراء افراد العينة يزيد فعليا عن المتوسط الفرضي (3). وبالتالي فان هذه النتيجة تؤكد رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي افترض أن المصارف التجارية المبحوثة ملتزمة بتطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية المعتمدة من قبل مصرف ليبيا المركزي والمنظمات والهيئات الدولية.

- **الفرضية الثانية: تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يلعب دور هام في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية المبحوثة.**

جدول رقم (8)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
use of CG & FIR	108	4.399	.9665	.10414

جدول رقم (9)

One-Sample Test	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
use of CG & FIR	8.543	107	0.000	.7668	.6223	.8005

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ≤ 0.05

يلاحظ من الجدول (8-9) ان كل المصارف الليبية المبحوثة متفقه علي الفقرات التي تقيس أهمية تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية في تحسين جودة التقارير والمعلومات المالية، ونتائج الاختبار الاحصائي تؤكد عدم وجود اختلاف مهم ذو دلاله احصائية في اجابات افراد العينة بالمصارف التجارية المبحوثة حول الدور المهم الذي تلعبه الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية. كما يلاحظ أن نتائج اختبار (t) كانت دالة إحصائيا حيث بلغت (sig.=0.000) وهي بذلك اقل من مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد (0.05)، مما يعنى ان الفرق بين المتوسط الفرضي والمحسوب مهم احصائيا ، وهذا يؤكد على ان

المتوسط الحسابي المحسوب (4.399) لآراء افراد العينة يزيد فعليا عن المتوسط الفرضي (3). وبالتالي فان هذه النتيجة تؤكد رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الدال على ان تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية تلعب دور هام في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف التجارية.

4. استخلاص النتائج واقتراح التوصيات

اولا: النتائج

من خلال بحث مشكلة الدراسة ومتغيراتها والاستنتاجات الاحصائية يمكن استخلاص اهم النتائج التالية :

- تلتزم مجالس الادارة بالمصارف الليبية المبحوثة بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (وفقا لمبادئ لجنة بازل) بذلك تؤكد الدراسة على وجود اطار اداري حوكمي يعمل على حماية مصالح الاطراف المعنية بالمصارف الليبية المبحوثة. وهذا يتوافق مع كل الدراسات السابقة والتي اشارت الي ان وجود اطار عام للحوكمة من الدعائم الاساسية لتطبيق الحوكمة الجيدة والذي بدوره يحقق الافصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الاطراف.
- ان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي يجب ان يقوم على مبدأين اساسيين: ان يلعب المصرف المركزي دورا محوريا في دفع المصارف التجارية الى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، وان يتم تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف المصارف التجارية كما اوصت به لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تشير النتائج الى ان واقع تطبيق مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي يعد مقبولا ومرضي بشكل نسبي، وقد يعزى ذلك لعدة اسباب منها: حداثة الموضوع وضعف البنية المعلوماتية والتقنية بالمصارف المبحوثة، وانه لم يلق القدر الكافي من الاهتمام من الادارة العليا من مصرف ليبيا المركزي الذي ترتب عليه ضعف الخبرة والتأهيل الجيد لدى القيادات الادارية بالمصارف بأهمية الحوكمة واجراءات تطبيقها، وهذه النتائج لم تختلف كثيرا بين كل المصارف المبحوثة بالدراسة.
- بينت النتائج الإحصائية ان الحوكمة المصرفية تلعب دور ايجابي ذو دلالة احصائية في جودة المحتوى المعلوماتي التقارير المالية، بالرغم ان هناك عدد من اعضاء مجالس الادارة ومدراء وموظفي الادارات بالمصارف الليبية المبحوثة غير ملمين بقواعد وآليات واهداف الحوكمة. كما ان هناك عدم ادراك لدى البعض منهم بأهمية الحوكمة واثارها الايجابية على انظمة الرقابة المصرفية وجودة التقارير المالية وتحسين الاداء المالي، الامر الذي قد ينعكس على تدني جودة الاداء المالي والمصرفي اذا تم تجاهله كما اشارت اليه الدراسات السابقة.

- اظهرت النتائج ان اهم آليات الحوكمة المطبقة بالمصارف المبحوثة هي آلية لجان المراجعة الداخلية والتدقيق وهي اكثر آليات الحوكمة المؤسسية تأثيرا على شفافية التقارير المالية بالمصارف المبحوثة. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة كل من (31)،(6) والتي اكدت على ضرورة وجود لجان للمراجعة الداخلية والخارجية بالمؤسسات التي تسعى إلى تطبيق نظام الحوكمة والاستفادة منه، وذلك لدورها الحيوي في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين.
- تبين من الدراسة وجود اختلاف فى مستوى تطبيق الحوكمة بين المصارف العامة والخاصة المبحوثة، حيث لوحظ ان المصارف الخاصة ملتزمة اكثر بقواعد الحوكمة المؤسسية المعتمدة من قبل مصرف ليبيا المركزي والمستمدة من مبادئ الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية المختصة.

ثانيا: التوصيات

على ضوء نتائج البحث يقترح الباحثان التوصيات التالية :

- يعد تبني مفهوم الحوكمة المصرفية أمرا ضروريا وملحاً لكل مؤسسات الاعمال، ولذلك لابد من تطوير الدور الاشرافي والرقابي للمصرف المركزي على المصارف التجارية والعمل على تشجيعها على تطبيق مبادئ لحوكمة المصرفية وارساء قواعدها كأداة لمكافحة مظاهر وحالات الفساد الاداري والمالي ومواجهة الازمات والمخاطر المالية وبالتالي تحسين الاداء المؤسسي وجذب الاستثمارات الاجنبية.
- العمل على نشر الوعي بقواعد الحوكمة وآلياتها واهميتها في فصل مصالح الادارة عن مصالح الاطراف الاخرى وضمان حمايتها، وذلك عن طريق إعداد برامج إعلامية لترسيخ ثقافة الحوكمة وبرامج تدريب وتأهيل متخصصة للكادر الوظيفي بالمصارف في مجال الحوكمة المصرفية وتحت اشراف المصرف المركزي.
- يجب ان تلتزم المصارف التجارية بمقومات التطبيق السليم لقواعد الحوكمة المصرفية وذلك من خلال الالتزام بتطبيق جميع قواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية المنصوص عليها في اتفاقيات لجنة بازل، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية كأداة لضمان جودة التقارير المالية، والعمل على انشاء وحدات ولجان للامتثال لقواعد الحوكمة بكل مصرف وتكون تحت اشراف مباشر من المصرف المركزي.
- توفير بيئة قانونية واخلاقية لدعم الحوكمة بالمصارف التجارية من خلال إجراء مراجعة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي يحكم نشاطاتها المختلفة لتحديد مستوى مساهمته في إرساء مبادئ الحوكمة والكشف عن جوانب القصور فيه،

بالإضافة الى اصدار مواثيق اخلاقية للمهنة المصرفية واصدار وضبط القوانين والتشريعات الكفيلة للتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في ظل عوامل واعتبارات البيئة الليبية.

المراجـــع

1- الحضيري ،محسن احمد، (2005)، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

2- الطويل، عرفات، (2018)، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية، دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين ،رسالة ماجستير، جامعة الازهر،غزة.

3- زبيدي، البشير، (2016)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مسيلة.

4- اللايذ، علي والشوبكي، يونس والحمدان ، يوسف ،(2013)، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة التقني، 26 (4) ص96-110.

5- رياض، سامح مُحَمَّد،(2013)، دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية للحد من الازمات المالية، دليل من مصر، المنظمة العربية للتنمية الاداري.

6- حسين، بن الطاهر و مُحَمَّد ، بوطلاعة، (2012) ، اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقي الوطني الاول 6-7 مايو، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة.

7- العلفي، نادية حسن، (2011)، مدى تطبيق حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير،كلية التجارة، جامعة عين شمس ، مصر.

8- ابوزر، عفاف، (2006)، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، اطروحة دكتوراه ، جامعة عمان العربية، الاردن.

9- سليمان ، مُحَمَّد مصطفى، (2008)، حوكمة الشركات، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر.

10- ابراهيم ،مُحَمَّد عبدالفتاح، (2009)، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية، مؤتمر التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة ، مصر.

11- ميخائيل ،اشرف حنا، (2009)، تدقيق الحسابات واطرافه في اطار منظمة حوكمة الشركات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية ،مؤتمر التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة ، مصر.

12- حماد ، طارق عبدالعال، (2009)، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، القاهرة.

13- جون ،سوليفان ، واخرون، (2003)، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ، الطبعة الثالثة ، (ترجمة سمير كريم)، غرفة التجارة الامريكية – واشنطن (مركز المشروعات الدولية الخاصة).

14- يوسف، مُحَمَّد حسن، (2007)، محددات الحوكمة ومعاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر.

15- الشعراوي، محمود فتحي شلقامي، (2011)، حوكمة الشركات " نموذج مقترح" ،كلية العلوم الإدارية.

16- الجحاوي ،طلال، (2005)، تقييم الدور المحاسبي في عملية التحكم المؤسسي : دراسة استكشافية لعينة من الشركات الأردنية ، مجلة بحوث مستقبلية، الموصل، العراق.

17- بهاء الدين، علام، (2009)، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، دراسة تطبيقية، وزارة الاستثمار، مركز المديرين المصري.

18- بن ثابت و عبدي، علال، نعيمة ،(2010)، الحوكمة في المصارف الإسلامية، اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات، جامعة عمار ثليجي ، الجزائر.

19- غضبان، حسام الدين، (2015)، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.

20- حاكم و حمد، الربيعي، راضي ،(2011)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

21- الحكم المؤسسي، منشورات مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء.

22-عياري، أمال و خوالد أبوبكر، (2012) تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية : دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، الجزائر.

23-حبار ،عبد الرزاق، (2006) الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي: حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

24- خليل، مُحَمَّد احمد، (2004)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاورق المالية: دراسة نظرية تطبيقية ، اطروحة دكتوارة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها.

25- الشريف، يونس واخرون، (2002)، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الخامسة، جامعة قاريونس، ليبيا.

26- حماد ، طارق عبد العال، (2003)، موسوعة معايير المحاسبة: الجزء الأول عرض القوائم المالية، جامعة عين شمس، مصر.

27- النقيب، كمال عبدالعزيز، (2004)، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الاولة، دار وائل للنشر، الاردن.

28- حماد، طارق عبدالعال، (2005)، حوكمة الشركات :المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

29– فؤاد ،شاكر، (2005)، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، المؤتمر المصرفي العربي، الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية.

30– ابورطل، عمر احمد، (2012)، فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مصر.

31– الرحيلي، عوض سلامة، (2009)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات – حالة السعودية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية عن مؤتمر التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة ، مصر.

32– Diane K. Denis and John J. McConnell ،(2003)، International corporate governance, Journal of Financial and Quantitative Analysis, vol. 38, 1, pp, 1-36

33– Uwuigbe, U., D.F. Eluyela, O.R. Uwuigbe, T. Obarakpo and I. Falola, (2018)، Corporate governance and quality of financial statements: A study of listed Nigerian banks". Banks Bank Syst., Vol 13,pp. 12-23

34– Fathi, Jouini,(2013), Corporate Governance and the level of Financial Disclosure by Tunisian Firm" Faculty of Economic and Management of Sousse, University of Sousse, Tunisia, Journal of Business Studies Quarterly, Volume 4,(3).

35– Imeokparia, Lawrence, (2013) "Corporate Governance and Financial Reporting in the Nigerian Banking Sector", An Empirical Study, Asian Economic and financial review, Vol38, pp.1083-1095.

36– .Goodwin, Jenny and Seow, Jean Lin, (2002)The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditors and Directors in Singapore. Accounting and Finance, Vol. 42, pp. 195-223.